مجلة المعارف للبحوث و الدراسات التاريخية
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/111
ISSN: 2437-0584/ EISSN: 2437-0584
المجلد 07 ،العدد 03 ديسمبر 2021، ص - ص:59-78.

أمريه 07 مارس 1944م والمعالجة الديغولية للمسألة الجزائرية.

Ordinance of 07 March 1944 and the Gaullist treatment of the Algerian question.

مدور خميسة(*)
جامعة 08 ماي 1945م –قالمة– ، الجزائر، meddour.khemissa@univ-guelma.dz

تاريخ الاستلام: 2021/08/ 27 تاريخ القبول: 2021/12/ 30 تاريخ النشر: 2022/02/ 05

الملخص

عالج قانون السيناتوس كونسلت الصادر بتاريخ 14جويلية 1865م الوضعية القانونية للجزائريين لأول مرة حيث اعتبرت المادة الأولى من هذا القانون الجزائريين المسلمين رعايا فرنسيين بشرط تخليهم عن أحوالهم الشخصية الإسلامية، وهو ما رفضه الجزائريون بشكل قاطع منددين بسياسة التجنيس الفردية، ثم بادرت السلطات الاستعمارية بعد ذلك إلى إصدار مجموعة من النصوص القانونية في محاولة منها لمعالجة هذه الإشكالية العويصة، خاصة بعد صدور مرسوم التجنيس الجماعي ليهود الجزائر أو ما يعرف بمرسوم "كريميو"، ولعل من أبرز هذه النصوص أمريه 07 مارس 1944م التي أصدرها الجنرال ديغول، في ظل ظروف خاصة شهدتها يومئذ فرنسا والجزائر على حد سواء.

.....سأحاول في هذا السياق دراسة وتحليل ملابسات إصدار هذه الأمرية، وتحليل مضامينها وبيان علاقتها بما سبقها من قوانين ، والتي حاولت معالجة إشكالية المواطنة الفرنسية بالنسبة للمسلمين الجزائريين معتمدة على بعض الوثائق الأرشيفية من أرشيف ماوراء البحار بمدينة أكس أون بروفانس – Aix-En-Provence– للوقوف خاصة على المشاريع المقدمة لصياغة النص النهائي لهذه الأمرية، وكذلك تحليل الوثائق، المراسلات، والتقارير التي عكست موقف الجزائريين المسلمين والمستوطنين على حد السواء، بهدف الاجابة عن السؤال الجوهري الآتي:– ما الجديد الذي تضمنته أمرية 07 مارس 1944م، وهل أفلح الجنرال ديغول من خلالها في حل المعضلة الأهلية؟

* المؤلف المرسل

الكلمات الدالة	الأمرية، الوضعية القانونية، الأحوال الشخصية، الأهالي المسلمون الجزائريون، المواطنة الفرنسية.

Abstrac:	...The Senatis Consult law issued on July 14, 1865 addressed the legal status of Algerians for the first time, as the first article of this law considered Algerian Muslims French nationals on condition that they renounce their Islamic personal status, which the Algerians rejected. They categorically denounced the policy of individual naturalization, and then the colonial authorities issued a series of legal texts in an attempt to address this difficult problem, especially after the issuance of the decree of collective naturalization of Algerian Jews or the so-called "Cremio" decree, perhaps from The most prominent of these texts is the March 07, 1944 order issued by General de Gaulle, under special circumstances witnessed at that time by both France and Algeria. In this context, I will try to study and analyze the circumstances of the issuance of this order, analyze its contents and indicate its relationship with the previous laws and draft bills, in addition to the most important decrees supplementing the text of the order , which tried to address the problem of French citizenship for Algerian Muslims by relying on an archival material from the Overseas Archives in the city of - Aix-en-Provence - to find out in particular the projects submitted to draft the final text of this order, such as the analysis of documents, correspondence, and reports that reflect the position of Algerian Muslims and settlers alike, in order to answer the fundamental question: - What is new in the order of March 07, 1944, and did General de Gaulle succeeded through it in solving the civil dilemma?

Keywords:	order, legal status, personal status, indigenous people Algerian Muslims, , French citizenship

1. مقدمة:

ظلت الوضعية القانونية للجزائريين، وخاصة ما تعلق بإشكالية المواطنة الفرنسية تثير جدلا واسعا طوال الحقبة الاستعمارية، من دون أن تفلح السلطات الاستعمارية في إيجاد حل حقيقي لهذا التحدي لاعتبارات سياسية ودينية وثقافية.

ولأن مشاريع التجنيس تعددت وتنوعت منذ أول تشريع في هذا المجال، وهو قانون "سناتوس كونسلت" Sénatus consulte الصادر بتاريخ 14جويلية 1865م، فإن قضية منح الجنسية الفرنسية للجزائريين المسلمين بقيت مشروطة تتأرجح بين تشريعات المشرع الفرنسي، دون إيجاد تشريع نهائي لها، الى ان جاء قانون 04 فيفري 1919م (1)، وهو من أهم القوانين التي عالجت هذه الوضعية، إلا انه جوبه بالرفض خاصة من طرف الجزائريين الذين اعتبروه إصلاحا محدودا لم يرض طموحاتهم السياسية، وما لبثت أن أصبحت مسالة التجنيس من أكثر القضايا إثارة للجدل طيلة عشرينات وثلاثينات القرن العشرين، خاصة بعد تداول مشروع بلوم فيوليت، الذي تضمنت مادته الأولى تحديد فئات الأهالي الجزائريين الفرنسيين المدعوين الى ممارسة الحقوق السياسية للمواطنين الفرنسيين دون أن ينتج عن ذلك بالنسبة لهم أي تغيير في قانون أحوالهم الشخصية أو حقوقهم المدنية (2).

ولكن هذا المشروع أجهض قبل أن يتحول إلى نص قانوني، نتيجة اجتماع كلمة أقطاب الحركة الوطنية الجزائرية والمستوطنين الأوروبيين على رفضه ولكن لأسباب متناقضة.

ولقد تجدد النقاش حول هذا الموضوع وغيره من مسائل القضية الأهلية منذ سنة 1943م خاصة بعد نزول الحلفاء في الجزائر، التي أصبحت تابعة لحكومة فرنسا الحرة بقيادة الجنرال ديغول الذي أصدر أمرية 07 مارس 1944م، كمحاولة لمعالجة المسألة الأهلية.

-فماهي ملابسات صدور هذه الأمرية وما هي أهم مضامينها، وهل أفلحت في معالجة المسألة الأهلية؟

2. ملابسات صدور الأمرية:

عمدت فرنسا منذ احتلالها للجزائر تحقيق هدف ضم هذه الارض، واعتبارها جزء لا يتجزأ من الوطن الام(3)، وعلى الرغم من أن محكمة الجزائر أصدرت فتوى قانونية اعتبرت فيها أهالي الجزائر رعايا فرنسيين"(تابع)"Sujet Français" إلا أن السلطات الفرنسية لم تحرر أي وثيقة تحدد الصفة القانونية للمسلمين الجزائريين، وهو الأمر الذي استمر حتى عهد نابليون الثالث (1852-1870) (4) الذي أصدر قانون سناتوس ونسلت يوم 14 جويلية 1865م (5).

وبموجب هذا القانون يرتقي الأهالي إلى المواطنة الفرنسية بواسطة تجنيس فردي، وعن طريق طلب وبامتياز من السلطة التنفيذية، فالاندماج الكامل مع الفرنسيين يعني التخلي عن االأحوال الشخصية وهو ما أستنكره الجزائريون، بمن فيهم الطبقة المقربة للفرنسيين، إذ عد هذا القانون الإمبراطوري بمثابة الارتداد والخروج عن الدين، وهو ما ترجمه العزوف الكبير عن هذه العملية من خلال الاحصائيات التي أوضحت طلبات التجنيس من 1865 الى 1881م، حيث لم يتجاوز عدد المتجنسين 4428 شخص أي بمعدل 276 شخص في السنة (6).

وقد استمرت هذه الوضعية حتى جاءت إصلاحات "04 فيفري 1919م" (7)، والتي اعتبرتها فرنسا في مقابل تضحيات الحرب العالمية الاولى (مقابل ضريبة الدم)، في حين اعتبرها الجزائريون إصلاحات متواضعة ومهلهلة إذ أبقتهم في حالة رعايا ولم تقدم أي حل لموضوع الجنسية(8).

وهكذا بقيت وضعية الجزائريين القانونية غامضة، إلى غاية ثلاثينات القرن العشرين التي عرفت تغيرات هامة بظهور تيارات واتجاهات سياسية وفكرية سواء على مستوى الحركة الوطنية، أو على مستوى السلطة في فرنسا التي عرفت وصول الجبهة الشعبية للحكم (تحالف أحزاب اليسار)، وتقديم مشروع تجنيس جديد يتيح لعدد محدد من الجزائريين الحصول على الجنسية الفرنسية، مع الاحتفاظ بالأحوال الشخصية الإسلامية، وهو ما عرف بمشروع بلوم فيوليت

الذي لم يحسم أمره بين رفض وتأييد اتجاهات الحركة الوطنية، ورفض المعمرين له، فلم يهدأ بالهم حتى وضعوا له حدا سنة 1938م (9).

وفي ظل زخم سياسي كبير واختلاف وجهات النظر بخصوص قضية التجنيس، شعرت أطياف الحركة الوطنية بضرورة توحيد الجهود ووجهات النظر، واتحاد الكلمة كما أوردته جريدة الدفاع "la défense» على لسان محمد الأمين العمودي "لن نحصل على العدل إلا إذا تخلينا على صراعاتنا الداخلية، وعرفنا بتوحيد إرادتنا المشتتة لفرض حقوقنا"(10).

3. الوضع السياسي العام في الجزائر عشية صدور أمرية 1944م:

وجد إعلان الحرب العالمية الثانية الحركة السياسية الجزائرية ضعيفة ومنقسمة، بعد فشل المؤتمر الإسلامي في مسعاه، وحلت فيدراليات المنتخبين عمليا، وكان تعداد مناضلي الحركة الشعبية الجزائرية لفرحات عباس وابن جلول ضعيفا ونشاطاتهما قليلة جدا، ولم تتدخل هذه الأحزاب للدفاع عن جمعية العلماء التي كانت ضحية لسلسلة من الإجراءات السلطوية، أما الحزب الشيوعي الجزائري فشهد صعوبات داخلية، ما أجبر قائده على الاستقالة في نهاية 1935م. في حين كان القادة الأساسيون لحزب الشعب الجزائري في السجن، وجرائده ممنوعة من الصدور.

لكن سقوط فرنسا أمام ضربات الألمان في 14 جوان 1940م، أدى إلى تعرية كثير من الحقائق وتوضيح الغموض في العلاقات بين الجزائريين والفرنسيين، فقد سقط الورق الذي طالما أحاطت به فرنسا نفسها حتى توهم الجزائريون بأنها لا تغلب(11)، وبتتبع بسيط فإننا حقا لا نجد ثورة تعبئة أو حركة منسقة من الجزائريين خلال عهد حكومة فيشي.

حدث هذا في الوقت الذي توالت فيه انتصارات دول المحور ، ما دفع دول الحلفاء لفتح جبهات قتال جديدة في شمال افريقيا بتاريخ 08نوفمبر 1942م(ما يعرف بعملية الشعلة)، فنزلت هذه الأخيرة بمدينة وهران والجزائر، وهو ما أعتبر فرصة جديدة للوطنيين الجزائريين لا يمكن تفويتها على أساس بروز الفكر المناهض للاستعمار، حيث أنعشت تصريحات القادة الأمريكيين أملا لدى شعوب المستعمرات، وصدى كبيرا في الأوساط الوطنية في شمال إفريقيا

خاصة تصريح "الرئيس ويلسون"، فخلال لقاء هذا الأخير وتشرشل في أوت 1941م أكد(12):انه لا نستطيع أن نكافح ضد العبودية الفاشية وفي الوقت نفسه لا نستطيع أن نحرر فوق سطح المعمورة الشعوب الخاضعة لسياسة استعمارية متردية.

هذه التطورات شجعت فرحات عباس، ومن ورائه الوطنيين على توجيه بيان إلى الحلفاء، يطالبون فيه بتطبيق نظام قانوني جديد على الجزائر مستوحى من ميثاق الأطلنطي، الذي نص على "حق الشعوب في تقرير مصيرها".

وهو ما حدث في اجتماع فيفري 1943م، الذي ضم كل من فرحات عباس وممثلي حزب الشعب: الصالح حسين والدكتور لمين دباغين وممثلي العلماء: خير الدين والعربي التبسي، وأحمد توفيق المدني، وممثلي المنتخبين: الدكتور تامزالي، وغرسي أحمد وقاضي عبد القادر، أين كلفوا السيد فرحات عباس بتحرير ما أصبح يسمى "البيان الجزائري"(13)، وذلك بعد عودته من مهمته بسطيف، حيث تضمن القسم الأول من هذا البيان حسب تصريح فرحات عباس : "حصيلة موضوعية ونزيهة لمائة واثني عشر سنة من الاستعمار، ليليه تذكير بالماضي، ثم تعبير صادق عن التطلعات الوطنية لشعبنا..."

اما القسم الثاني من البيان فتضمن المطالب التي اتفقت عليها كل التيارات السياسية الوطنية وهي:

- إدانة الاستعمار وإلغائه، وتحريم استغلال شعب لآخر لأن هذا الاستعمار لا يمثل إلا مظهرا للعبودية الفردية التي كانت سائدة في العصور القديمة.
- تطبيق مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها مثلما نص عليه تصريح الرئيس ولسن (Wilson) وميثاق الأطلسي الذي صدر عام 1941م.
- تزويد الجزائر بدستور خاص بها يضمن:

1- الحرية والمساواة المطلقة بين كل السكان من دون تفرقة عرقية او دينية.

2- إلغاء الملكية الإقطاعية بواسطة إصلاح زراعي كبير لفائدة البروليتارية الفلاحية الواسعة.

3- الاعتراف باللغة العربية لغة رسمية على قدم المساواة مع اللغة الفرنسية.

4- حرية الصحافة، والحق في إنشاء الجمعيات.

5- التعليم المجاني والإجباري لكل الأطفال من الجنسين.

6- حرية العبادة لكل السكان وتطبيق مبدأ الفصل بين الدولة والكنيسة على الديانة الإسلامية.

7- المساهمة الفورية والفعلية للمسلمين الجزائريين في حكومة بلدهم كما فعلت الحكومة البريطانية، وكما فعل الجنرال كاترو في سوريا.

8- تحرير كل السياسيين، المحكوم عليهم، أو المعتقلين، مهما كان الحزب الذي ينتمون إليه.

ويظهر من خلال هذه المطالب أن الجزائريين باتوا يبحثون عن مخرج حقيقي لقضيتهم، إذ لم يعودوا مهتمين بالحصول على المواطنة الفرنسية بقدر اهتمامهم بأن يظلوا جزائريين مسلمين وتمنح بلادهم دستورا خاصا أساسه الحرية والمساواة بين جميع السكان، والحق في العيش الكريم لكل فئات المجتمع، عن طريق إصلاحات زراعية وحرية التعليم والصحافة وضرورة المشاركة الفعلية للمسلمين في حكومة بلادهم، على غرار ما حدث في سوريا وتونس وتحرير كل المحتجزين السياسيين والمحكومين، بغض النظر عن انتماءاتهم الحزبية، وهذا لا يحدث إلا في سياق مبدأ تقرير المصير الذي جاء به ميثاق الاطلسي ووقعته فرنسا الى جانب الحلفاء.

ولكي يضمن فرحات عباس مصداقية أكبر لهذا البيان، الذي صادق عليه كل شركائه السياسيين، جال في أرجاء الجزائر لمدة شهر كامل، وعرضه على كل الشخصيات التي تمارس مسؤوليات باسم الشعب الجزائري من أجل المصادقة عليه (14).

وفي يوم 31 مارس 1943م، استقبل الحاكم العام مارسال بيروتون (Marcel Peyrouton)، وفدا من النواب المسلمين من بينهم فرحات عباس، والدكتور بن جلول، فسلموا له نص البيان الجزائري، وفي اليوم الموالي قدموا نسخة منه إلى ممثلي الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، وبريطانيا في الجزائر، غير أن فرنسا الحرة التي وافقت يوم 24 سبتمبر 1941م على ميثاق الأطلنطي وحق الشعوب في تقرير مصيرها، لم تكن مستعدة للقبول بهذه المطالب الوطنية، حين حسم ديغول الموقف الفرنسي يوم 30 ماي 1943م لما قال:" إن

قاعدة الوحدة الوطنية تستند على مبدأ السيادة الوطنية الفرنسية الكاملة على كل أجزاء الإمبراطورية، ولا يمكن التخلي عن شيء من هذا المبدأ أبدا" (15).

فيما تشدد "كاترو" (16) الحاكم العام الجديد الذي حل محل "بيروتون" إذ أعتبر مسألة دولة فيدرالية مع فرنسا كما اقترح عباس غير ممكنة، وأضاف بأنه سوف يقف بالمرصاد للذين يسعون لتحطيم الوحدة الفرنسية، وبعد أن أبدى استعداده للنظر في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأهالي، قال إنه مستعد للإصلاحات، لكن ضمن الإطار الفرنسي، والسيادة الفرنسية.

غير أنه تغير كثيرا عندما رفض البيان جملة وتفصيلا (17)، ولم يعتمد عليه حتى كأرضية عمل، وذهب إلى حد اعتبار فرحات عباس متمردا، فرفض استقباله مما أدى بهذا الأخير إلى بعث رسالة للجنرال ديغول ندد فيها بما أسماه بعدم تفهم فرنسا للقضية الجزائرية.

وبمناسبة عقد اللجان المالية دورتها الاستثنائية في 22 سبتمبر، اجتمع فرحات عباس بالممثلين المسلمين في اللجان بضع دقائق فقط قبل الكلمة الافتتاحية، وحين دخل كاترو قاعة الاجتماع لإلقاء كلمته انسحب عباس وباقي الممثلين من القاعة، فاشتد غضب الجنرال وأقدم على حل فرع الأهالي في اللجان المالية واعتقل فرحات عباس، وسايح عبد القادر ثم وضعهما تحت الإقامة الجبرية بتهمة العصيان المدني وإحداث الشغب في وقت الحرب ولم يطلق سراحهما إلا يوم 02 ديسمبر 1943م (18).

في المقابل أعلن الجنرال ديغول بتاريخ الثاني عشر من ديسمبر1943م، في خطاب له بمدينة قسنطينة عن الإصلاحات (19) التي تنوي لجنة فرنسا الحرة تطبيقها بالنسبة للجزائريين، حيث وعد مستمعيه بأن هذه الإصلاحات ستشمل ما يأتي:

- المنح الفوري للجنسية الفرنسية لعدة آلاف من الجزائريين دون التخلي عن أحوالهم الشخصية الإسلامية كما كان مطلوبا من قبل.
- زيادة عدد الممثلين الجزائريين في المجالس المحلية.
- تخصيص عدد من الوظائف الإدارية للجزائريين المسلمين الذين تتوفر فيهم الكفاءة.

وإثر ذلك تم تعيين لجنة من ستة عشر شخصا، لدراسة موضوع الإصلاحات وتقديم توصيات إلى لجنة فرنسا الحرة، وتكونت هذه اللجنة من ستة جزائريين مسلمين (20) معروفين بولائهم لفرنسا، وستة فرنسيين وأربعة من موظفي الإدارة الفرنسية، ومعنى ذلك أن المسلمين الجزائريين كانوا يمثلون نسبة ستة من عشرة.

وقد انتهت هذه الأخيرة إلى تحرير مشروعين، أحدهما يمنح المواطنة الفرنسية لكل المسلمين، ولكنه يقيد في نفس الوقت حقوقهم السياسية وهو ما يسمى مشروع "فالور" والثاني أعدته اللجنة الفرعية، واستلهمت خطوطه العريضة من توجيهات اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني (21)، فأصدر الجنرال ديغول أمر "Ordonnance" يوم 07 مارس 1944م، والذي شكل الإجابة الرسمية للحكومة الفرنسية على البيان الجزائري (22).

4. مضامين أمرية 7 مارس 1944م :

ومن أهم ما ورد في هذا النص القانوني التدابير الآتية (23):

- يتمتع الفرنسيون المسلمون الجزائريون بكل حقوقهم، ويخضعون لكل الواجبات التي يخضع لها الفرنسيون غير المسلمين، وهو ما تضمنته المادة الأولى من هذه الأمرية.
- وأكدت المادة الثانية على أن القانون يطبق على الفرنسيين المسلمين والفرنسيين غير المسلمين من دون تفريق، وكل القوانين الاستثنائية المطبقة على الفرنسيين المسلمين تعتبر ملغاة، في إشارة إلى قانون الأهالي الذي يعد انتهاكا مروعا للكرامة الإنسانية للجزائريين.

وفي مجال الأحوال الشخصية أقرت الأمرية: "بقاء المسلمين الفرنسيين خاضعين لأحكام القانون الإسلامي والعادات البربرية..."، وهو ما يتناقض بشكل واضح مع قانون "سناتوس كونسلت" لعام 1865م الذي كان يشترط على الجزائريين التخلي عن قانون أحوالهم الشخصية المستمد من الشريعة الإسلامية مقابل حصولهم على المواطنة الفرنسية وهو ما أدى إلى فشله.

كما حددت أمرية 07 مارس 1944م الأشخاص الذين يحق لهم الحصول مباشرة على الجنسية الفرنسية بصفة شخصية، ويسجلون مباشرة على القوائم الانتخابية، التي تحتوي كذلك

أسماء الفرنسيين غير المسلمين، للتنافس على قدم المساواة على مقاعد المجالس وهؤلاء الأشخاص هم (24):

- الضباط القدامى الذين انتسبوا إلى مختلف وحدات الجيش الفرنسي.
- الأشخاص الذين حصلوا على الشهادات التالية:

شهادة التعليم العالي، بكالوريا التعليم الثانوي، شهادة الأهلية العليا، شهادة الأهلية الأولية، الأهلية للدراسات الابتدائية العليا، شهادة نهاية الثانوية، شهادة المدارس، شهادة التخرج من مدرسة وطنية كبرى خاصة بالتكوين المهني: الصناعي والزراعي والتجاري، والحاصلين على شهادة الأهلية في اللغة العربية أو البربرية.

- كما عمد ديغول من خلال المادة الثالثة من الأمرية إلى منح فئات أخرى حق الحصول على المواطنة الفرنسية، وهم أشخاص قدموا خدمات كبيرة لفرنسا، سواء خلال عمليات توسعها الاستعمارية، أو مشاركتها في الحروب العالمية، او خدماتهم كأعوان لدى الإدارة الفرنسية، وقد تم تحديد هوية هؤلاء كما يلي (25):

- الأعضاء الحاليون، والأعضاء القدامى لغرفتي التجارة والزراعة.
- الباشاغوات، الآغاوات، والقياد الذين مارسوا مهامهم على الأقل ثلاث سنوات، ولم يتعرضوا من قبل إلى إجراء تسريح من قبل الإدارة المختصة.
- الأشخاص الذين مارسوا، أو يمارسون وظيفة انتخابية في المجالس المالية أو الاستشارية أو البلدية.
- حاملو أوسمة الشرف "la légion d'Honneurs" أو القلادات الرسمية.
- أعضاء مجالس اتحاد العمال المعترف بها والذين تولوا المهمة فيها ثلاث سنوات على الأقل.
- الهيئة الإدارية من عمال وفلاحين للجمعية الأهلية الخيرية وفروعها.

- أما المادة الرابعة فجاء فيها (26): "أن المسلمين الفرنسيين الآخرين سيستدعون للحصول على المواطنة الفرنسية، وأن المجلس الوطني التأسيسي عند الشروع في أعماله سيضع الإجراءات الضرورية لهؤلاء".

كل جزائري ذكر بلغ الواحد والعشرين أو أكثر، له الحق في الاستفادة من قانون 04 فيفري 1919م، فيما يتعلق بالتمثيل في المجالس المحلية (حق الانتخاب)، ولكن بشرط ألا يزيد تمثيل الجزائريين نسبة 5/2 من مجموع الأعضاء في هذه المجالس (المحلية والعامة).

وهكذا فإن هذا الإصلاح الجديد يقضي بتجنيس من 50 إلى 70 ألف جزائري مع احتفاظهم بأحوالهم الشخصية، وهو تطور ملموس نوعا ما، إذا ما قورن بمشروع بلوم فيوليت لعام 1937م، والذي نصت مادته الخامسة على منح عشرين ألف (20.000) مسلم الجنسية الفرنسية (27).

وبتحليل بسيط لبنود هذه الأمرية نستنتج أنها أعطت الحق في المواطنة الفرنسية للمسلمين الجزائريين مع احتفاظهم بأحوالهم الشخصية بشروط ولفئات معينة، فأبانت مرة اخرى عن عدم استعدادها لاعتبار المسلمين مواطنين من الدرجة الاولى، تماما مثل الفرنسيين يؤدون واجباتهم ويتمتعون بحقوقهم.

تمثلت خصوصية هذه الأمرية في منح حق الانتخاب وتوسيع التمثيل في المجالس المحلية (البلدية والمالية) والمجالس العامة (28).

وعليه فديغول لم يجرؤ (29) على إعطاء المواطنة لكل المسلمين وتحقيق ولو جزء بسيط من مطالب البيان الجزائري الصادر خلال شهر فيفري 1943م والذي يعبر عن إرادة الغالبية الساحقة من الجزائريين.

والواقع أن نظرة مركزة على مضامين أمرية 07 مارس 1944م تمكننا من استخلاص الملاحظات الآتية:

- يكرس الطبقية في المجتمع الجزائري من خلال منح امتياز المواطنة لفئات معينة (النخبة) مما يعني أن غيرهم من طبقات المجتمع لا زالت بعيدة عن الحضارة والتطور الذي تنشده الإدارة الفرنسية والارتقاء بالمسلم الى درجة المواطن الفرنسي.

- يعتبر هذا التحديد لهذه الفئات، وهم نخبة المجتمع، -فأغلبهم حاصل على شهادات-محاولة فرنسية لرشوة هذه الأخيرة، وإبعادها عن كل نشاط ضمن الحركة الوطنية التي كان نشاطها يتزايد، ووعيها بقضيتها وحقها في الاستقلال، وفي تكوين أمة لها هويتها يتصاعد يوما بعد يوم. -فيا ترى ما هي ردود الفعل المختلفة حول هذا الأمر؟ وكيف استقبلته مختلف الأطراف الفاعلة في القضية الوطنية؟

5. ردود الفعل المختلفة من أمرية07 مارس ومصيرها:

في الوقت الذي كانت فيه رموز الحركة الوطنية، تنتظر خطوة جريئة من السلطات الاستعمارية لتحقيق مطالبهم بالمواطنة ومساواتهم في الحقوق والواجبات مع فرنسي الجزائر، والحفاظ طبعا على أحوالهم الشخصية وطباعهم وعاداتهم، جاءت هذه التدابير مرة أخرى مخيبة لآمالهم، للاعتبارات الآتية:

- أولا: أنها جاءت متأخرة كثيرا بالنظر إلى الأوضاع والظروف في الجزائر نفسها أو في فرنسا.
- ثانيا: نضج ووعي طبقة الوطنيين، إذ تجاوز طموحها في هذه المرحلة، الاندماج ورفعت سقف مطالبها من أجل الحصول على الجنسية الجزائرية، أي استعادة الاستقلال الوطني المصادر بالحديد والنار منذ سنة 1830م.

فقد وردت عدة تقارير شرطة تبين أن هناك جماعات تكتب على الجدران عبارات دالة على رفضها للأمرية وتندد بفرنسا الاستعمارية مؤكدة أن الجزائر أمة وليست مستعمرة، (30) "Algérie oui , Citoyenneté Française non"، بمعنى لا للمواطنة الفرنسية نعم للجزائر.

- ثالثا: جاءت الأمرية مركزة على فئة معينة، وليس على عموم الجماهير الشعبية.
- رابعا: إن منح الجزائريين نسبة 5/2 من مقاعد المجالس المنتخبة (31) تتنافى مع القيم الديمقراطية بتجاهلها لوزنهم الديمغرافي، وهم الذين يمثلون أكثر من 10/9 سكان الجزائر، وهذا يعني أن اليد العليا دائما للفرنسيين في المجالس الانتخابية، (المجالس العامة والمندوبيات المالية والمجالس البلدية).

وهكذا كان منطقيا أن تتطابق مواقف أقطاب الحركة الوطنية من أمرية 07 مارس التي يمكن اعتبارها "مشروع بلوم فيوليت معاد" (32) هذه المواقف يمكن إجمالها فيما يلي:

أ–موقف العلماء:

استقبل العلماء الإصلاحات باندهاش وتفاجئ كبيرين، كما عبروا عن استياء هم لأن أحكام الأمرية لم تعط هذه الفئة مجالا كافيا للمواطنة(33)، أما مسيرو الجمعية فهم غير متفائلين بتطبيق مطالبهم بشأن تعليم اللغة العربية ويرفضون رفضا تاما أن يكونوا من العائلة الفرنسية التي يختلفون عنها من الناحية العرقية، الدينية والاجتماعية، وهو ما تجسد في تصريح للشيخ الإبراهيمي الذي ذكر بإرادة الشعب الجزائري في البقاء عربيا مسلما، بما أن الأهالي لا يعنيهم شرف الإرتقاء إلى المواطنة الفرنسية (34).

في حين انطلقت أصوات العلماء تنعت من يقبل بالجنسية الفرنسية بالكفر والخيانة، وكان بعض القياد يدافعون عن قرار مارس، ولكن الحملة التي وجهها ضدهم الأصدقاء والعلماء جعلتهم يتخلون عن موقفهم.

ب–موقف حزب الشعب:

جاء رد فعل حزب الشعب الجزائري جريئا وواضحا جرأة رئيسه مصالي الحاج، حيث أكد عداءه لمشروع بلوم فيوليت في ثوبه الجديد، ومصرا على ضرورة البقاء ضمن المواطنة الجزائرية، وهو ما عبر عنه بقوله (35) "إن المسلمين الجزائريين لا يريدون أن يعاملوا في بلدهم كأناس أدنى من الأقليات الأخرى التي تعيش متمتعة بكل الإمتيازات، فالمسلم الجزائري يطالب بشدة بأن يتمتع بالمواطنة الجزائرية التي تضمن له احترام لغته ودينه، وحقوقه السياسية والإجتماعية والإقتصادية، من أجل إعتاقه فهكذا يتصور الشعب الديمقراطية وحريات الإنسان، والمواطنة وحرية الشعوب في تقرير مصيرها".

ج–موقف فرحات عباس وأنصاره:

لم يقبل بمشروع فيوليت المنبعث في مبادرة اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني، فالفترة تختلف تماما حيث قال(36):"لم يعد في 1943م الأمر يتعلق بضم فئة أو مجموعة من فئات الأهالي الى امتيازات طائفة من أجل التخفيف من الدكتاتورية، إنما يتعلق بإلغاء هذه الامتيازات وتحطيم كل ديكتاتورية في الجزائر".

والأكيد ان أحسن رد فعل على هذا الامر هو تأسيسه لحزب أحباب البيان والحرية (37).

د–موقف الحزب الشيوعي الجزائري:

تمسك الحزب الشيوعي الجزائري بمطلب الاندماج، ورفض كل المطالب ضد مصلحو فرنسا في ظل ظروف الحرب التي تعيشها لأنها في حاجة الى "اتحاد الشعب الجزائري من أجل عملية التحرير "(38)، وعموما لم يرد رفض قاطع لمضمون الإصلاحات، بل على العكس رحب الشيوعيون بتصريحات الجنرال "ديغول «، وما أقرته اللجنة الفرنسية، غير أنهم عبروا عن عدم ارتياحهم لإقصاء بعض الفئات العمالية وبعض الحرفيين وحرمانهم من المواطنة (39).

وقد أكد تقرير سري (40) صادر بتاريخ 16 مارس 1944 عن مركز المعلومات والدراسات موقف الاستياء لدى الشيوعيين، فهم –حسب التقرير ذاته–غير راضين على سياسة التفرقة والتفضيل الواضحة في المادة (03) من الأمرية، كما اعتبروا سبب اقصاء الفئات العمالية من امتياز المواطنة راجع لمهارة الكولون وهو أمر يستحيل السكوت عليه (41)، وهو سبب مباشر لعدم ترحيبهم بأمريه مارس 1944م.

هـ–موقف المستوطنين:

رفض المستوطنون أمر مارس 1944م، ولم يغتبط له إلا بعضهم باعتباره أمرا واقعا، كما أكد كاترو نفسه (42)، وذلك من أجل الأخذ بيد الجزائريين في طريق التطور حسبه(43).

في حين أبدى بعض المستوطنين (ممثلو الاستعمار) معارضة شديدة للقرار مثل أراء بعض رؤساء المفوضيات المالية، ورجال القانون كأستاذ الحقوق "فيار" الذي كان يرى أن القانون

مازال غامضا، في حين رأى "فالور" رئيس بلدية تلمسان ضرورة منح المواطنة تدريجيا، وعلى مراحل في انتظار أن تتقدم الجماهير بشكل كاف في الحضارة الفرنسية.

ويمكن أن نجمل في الأخير أهم المواقف وردود الفعل من أمرية مارس حيث نصنف الجزائريين في مواقفهم بالقول: "لقد رحب به المعتدلون، ورفضه الشيخ الإبراهيمي (العلماء) ومصالي (حزب الشعب)، وطالب عباس بإقامة علاقة بين الشعبين (الفرنسي والجزائري)، كما طالب آوزقان (ممثل الشيوعيين) بزيادة الحقوق السياسية للجزائريين. (44).

6. خاتمة :

نستخلص في نهاية هذه الدراسة أن أمرية 07 مارس 1944م تمثل محاولة قام بها الجنرال ديغول لإيجاد حل للمعضلة الأهلية في الجزائر، فمجموع الإصلاحات، وعلى رأسها السياسية، جاءت متأخرة، فلا الزمان ولا الظروف الداخلية والخارجية كانت مناسبة لمثل هذه الأمرية، إذ أن المتتبع لما كان يحدث في الساحة، وخاصة على مستوى المطالب السياسية للحركة الوطنية، يصل إلى عدة استنتاجات منها:

- أن هذه التدابير الجديدة هي تحسين وإعادة بعث لمشروع بلوم فيوليت في ثوب جديد، بمنح المواطنة مع المحافظة على الأحوال الشخصية، إذ اعتقد ديغول أن أقطاب الحركة الوطنية سوف يهللون لهذه المكاسب التي طالما ناضلوا لأجلها.
- إن ديغول رجل واقد الذكاء، شديد الحيلة، متمرس بالسياسة، أكان مع هذه الصفات، يعتقد أن الأمرية سوف تكسبه ثقة الجماهير الجزائرية، وتسد أفواه المطالبين بالمواطنة الفرنسية؟
- إن سقف مطالب الحركة الوطنية تجاوز المطالبة بالمواطنة الفرنسية الى المطالبة بالمواطنة الجزائرية، وهو دليل على نضج ووعي ترجمه ظهور أحزاب سياسية بمطالب استقلالية واضحة.
- إن هذه الأمرية جاءت في فترة حاسمة في تاريخ الحركة الوطنية جعلت منها أكثر صلابة، وأكثر وعيا وأعمق تجربة بدليل أنها رفضت هذه الإصلاحات جملة وتفصيلا، وتفطنت للمناورات ومماطلات فرنسا الاستعمارية، التي كشفت عن نواياها الحقيقية من خلال مجازرها المروعة في أوساط المسلمين الجزائريين خلال الفترة ماي-جوان 1945م، والتي بينت أن الطريق

الوحيد لانتزاع الحقوق الوطنية هو طريق الكفاح المسلح، وهو ما حدث فعلا يوم 01 نوفمبر 1954م.

7. هوامش:

(1) –من أهم القوانين التي صدرت بعد سيناتوس كونسلت للاطلاع على بنود هذا القانون انظر :

Gouvernement général de l'Algérie, direction des affaires musulmans et des territoires du sud, textes intéressant les français musulmans d'Algérie, statut, p 03.

وأهم ما جاء فيه هو منح حق الانتخاب لبعض الجزائريين بتوفر مجموعة من الشروط، الأمر الذي تجسد في الانتخابات البلدية في شهر نوفمبر عام 1919م والتي تزعمها الأمير خالد الذي طالب بحق المساواة دون التخلي عن الأحوال الشخصية الإسلامية أمام الدكتور ابن التهامي الذي تبنى شرط التخلي عن الأحوال الإسلامية مما سمح بفوز قائمة الأمير في هذه الانتخابات، لمزيد من التفاصيل حول هذه الانتخابات أنظر: عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت لبنان 1997 ص 215-221.

(2) –محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية، ترجمة أمحمد بن البار، ج1، شركة دار الامة، الجزائر 2011، ص535.

(3) –حاول الملك لويس فيليب (1830-1834م) اعتبار الجزائر قطعة فرنسية، حين أصدر مرسوما ملكيا يوم 24 فيفري1834م أنظر:

Estoublon et leFebeure, Code de l'Algérie annote, T1 (1834-1895), Imp.Jaurdan, Alger, 1898, p06.

(4) –شارل لويس نابليون (napoléon) أصبح امبراطور فرنسا في الفترة (1852-1870م).

(5) –أسس هذا القرار المشيخي لأول مرة منذ احتلال الجزائر، للوضعية القانونية للجزائريين. للاطلاع على بنود هذا القانون انظر:

Claude Lazard, l'Accession des Indigènes Algériens à la Citoyenneté Française librairie technique et économique, Paris 1938, p24.

(6) –شارل روبير أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا (1871-1919م)، ج1، دار الرائد للكتاب، طبعة وزارة المجاهدين ص637.

(7) -فحسب أجرون هذا القانون يمنح صفة للأهالي فهم "نصف المتجنسين"، أي وضعيتهم وسط بين الرعية والمواطن، وقد عرف المرسوم المؤرخ في 8 فيفري 1919م في مادته العاشرة هؤلاء الناخبين وحدد شروط حصولهم على حق الانتخاب انظر: اجرون، المسلمون الجزائريون وفرنسا، ج 2، مرجع سابق، ص881.

(8) -أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992م، ص 277.

(9) -المرجع نفسه، ص277.

(10) - "la défense " 16سبتمبر1934م.

(11) -ابو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج2، مرجع سابق، ص175.

(12) -محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية، ترجمة أمحمد بن البار، ج2، شركة دار الامة، الجزائر، 2011م، ص839.

(13) -فرحات عباس، ليل الاستعمار، ترجمة ابو بكر رحال، دار القصبة للنشر، 2005، ص105.

وقد أوضح يوسف بن خدة أن لمين دباغين قد أخبره بأن البوادر الأولى للبيان ظهرت في مدينة سطيف فلخص هذا البيان حصيلة 112 سنة من الاحتلال.

(14) -فرحات عباس، ليل الاستعمار، مرجع سابق، ص 141-143.

(15) -ينظر هذا التصريح في جريدة l'Echo d'Alger ,du 31 Mai 1943

(16) -كاترو : ولد في مدينة سعيدة بالغرب الجزائري، وكان خبيرا بشؤون الجزائر، و عارف بأحوال العرب والمسلمين، تقلد مناصب عدة في سوريا والمغرب جعلته يشتهر بالليبرالية والتسامح، أنظر:

أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج3، مرجع سابق، ص214.

(17) -لقد أطلق على حركة البيان سنة " 1943م " اسم العاصفة والتي وعد بوقفها مهما كان الثمن فقد اعترف في مذكراته أن الجزائريين في البيان الذي وجه إلى سلفه، ويتضمن المناداة بإقامة جمهورية جزائرية، ومنه قال إن ذلك جاء نتيجة "عاصفة من التحرر هبت من الشرق ومن وراء الأطلسي فوق شمال أفريقيا ولذلك فإنه من الحكمة وقف هذه العاصفة" يترجم هذا الموقف تجديد رفضه له يوم 23 جوان 1943م واعتبار المذهب الوحيد المقبول هو الذي يعتبر الجزائر تشكل ثلاث مقاطعات فرنسية تتطور في الإطار الفرنسي، أنظر:

أبو القاسم سعد الله، تاريخ الحركة الوطنية، ج3، مرجع سابق، ص214.

(18) -حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة، 2001، ص92.

(19) -لقد أدرك ديغول أنه ليس من مصلحة فرنسا أن تتجاهل المطالب الوطنية تماما لأن ذلك قد يؤدي إلى عواقب وخيمة، خاصة في ظل وعي ونضج الحركة الوطنية.

(20) -وهم: تامزالي، وابن جلول، والشيخ القاسمي وفضيل، وقاضي عبد القادر، وابن قانة.

(21) -رمضان بورغدة، الثورة الجزائرية والجنرال ديغول. 1958-1962م. أطروحة لنيل دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة قسنطينة، 2007، ص187.

(22) -محفوظ قداش، ج2، مرجع سابق، ص868.

(23) -للاطلاع على النص الأصلي لهذه الأمرية، أنظر:

-Centre des archives d'outre-mer, Aix-en Provence, boîte 81F/1214, les droits politiques des musulmans, l'ordonnance de 1944 et son application.

-Journal officiel de la république française, 18 Mars 1944.

-Colette et Francis Janson : l'Algérie hors la loi, Ministère de la culture, Algérie 2009, p79.

(24) -Robert Estoublon et Adolphe le febure: Code de l'Algérie Annoté. La maison des livres, Alger, 1918, p 42.

وقد صدر مرسوم تطبيقي بتاريخ 23 نوفمبر1944م، يخص تأسيس القوائم الانتخابية للمواطنين المسلمين الفرنسيين

انظر: بنود هذا المرسوم في:

Gouvernement Général de l'Algérie, Textes Intéressants les Français Musulmans d'Algérie. Ordonnance du 7 mars 1944, p14.

(25) -Idem.

(26) -في حين تعلقت المادة 5 من الأمرية بتأكيد حق جميع الفرنسيين في الانتخاب دون قيد أو شرط أما المادة السادسة فتعلقت بمنطقة الصحراء وواد ميزاب حيث لم تغير من أمرها شيئا.

(27) -Benjamin Stora، Algérie، Histoire Contemporaine 1830-1988, édition Casbah, Alger, 2004, p 332.

(28) -يوجد في كل مقاطعة من مقاطعات الجزائر الثلاث مجلس عام يتكون من أعضاء فرنسيين وأعضاء مسلمين بموجب مرسوم 23 سبتمبر 1875م، انظر:

Gouvernement Général de l'Algérie Lois, Décrets et Arrêtés des Indigènes d'Algérie Soumis au Statut Personnel Musulman, concernant la représentation, Imprimerie Solal, Alger, 1937, p5.

(29) -ونقصد هنا: المعارضة الشديدة التي لقيها من وزيري الاتصالات روني ماير ووزير المستعمرات روني بليفن .

(30) -Centre des archives d'outre-mer ،Aix-en Provence، boîte7Cab31، Affaires Musulmanes 1935 – 1944.

(31) -Gouvernement général de l'Algérie، op.cit. p14.

(32) -محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية، ج2، مرجع سابق، ص876.

(33) Centre des archives d'outre-mer ،Aix-en Provence boîte12H/15, renseignement réformes musulmans, attitude oulémas réformistes ,15 mars1944(secret).

(34) -المرجع نفسه، ص877.

(35) -محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية، ج2، مرجع سابق، ص886.

(36) -عبد الحميد زوزو، الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائرية والثورة التحريرية، ج1، دار هومة، الجزائر 2012، ص624.

(37) كما عبر عباس في جريدة المساواة أن أمر مارس 1944 لا يأبه لا بتاريخ الجزائر ولا بتقدم الذهنيات مند الحرب العالمية الثانية، محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية ج2، مرجع سابق، ص 894.

(38) -أودع عباس في 04 افريل 1944م القانون الاساسي لحركة احباب البيان والحرية لدى ولاية قسنطينة ولدى الحكومة العامة للجزائر.

(39) Centre des archives d'outre-mer, Aix-en Provence، boîte12H/15, répercussion des réformes intervenues en faveur des Musulmans algériens ,30mars 1944.p.03.

(40) Centre des archives d'outre-mer, Aix-en Provence, boîte8cab/19, rapport de l'accession de centaines catégories d'indigènes a la citoyenneté.

(41)- Centre des archives d'outre-mer, Aix-en Provence، boîte12H/15, centre d'information et d'études répercussion des réformes de l'ordonnance du 07 mars 1944 au sein des populations musulmanes 29mars 1944. (Secret).

(42) -هذا الاغتباط كان من جانب الحزبين الاشتراكي والشيوعي.

(43) -أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج3، مرجع سابق، ص223.

(44) -المرجع نفسه، ص224.